S240418

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان ترحِّب بتقرير لجنة التحقيق الدولية وبقرار مجلس حقوق الإنسان الأخير، الذي تحدَّث عن تصاعد الانتهاكات في سوريا

خمس دول استبدادية صوتت ضد الشعب السوري وضد قرار مجلس حقوق الإنسان

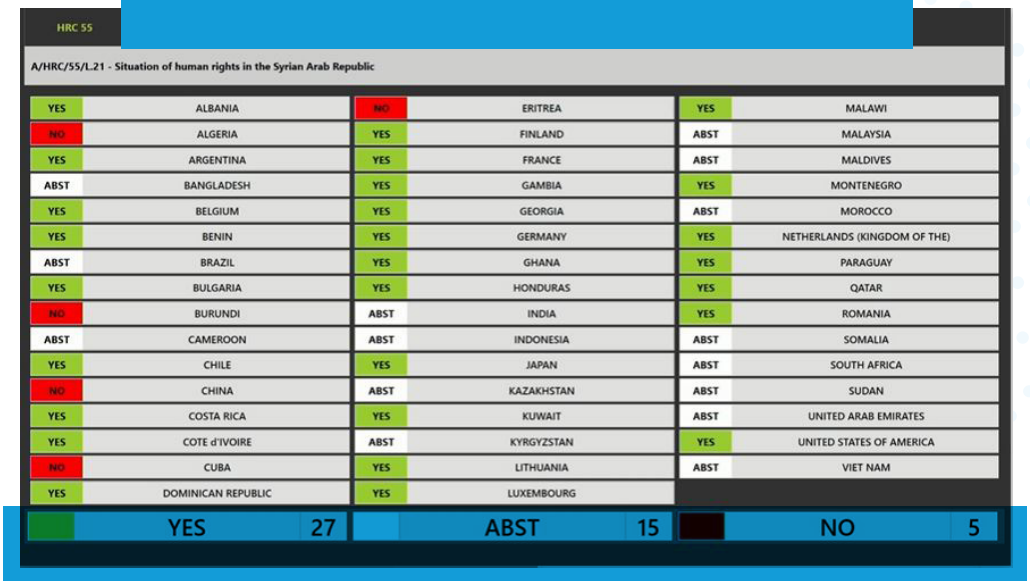

الإثنين 6 أيار 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّسـت نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضيـة الساميـة لحقـوق الإنسـان مصـدراً أساسيـاً في جميـع تحليلاتها التي أصدرتهـا عن حصيلة الضحايا في سوريا.

أولاً: ترحيب بتقرير لجنة التحقيق الدولية والتأكيد على التعاون المستمر بيننا منذ عام 2011:

قدَّمت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية تقريرها التاسع والعشرين إلى مجلس حقوق الإنسان، وذلك يوم 11/ آذار/ 2024، ويغطي المدة ما بين 1/ تموز، و31/ كانون الأول/ 2023. ويوثِّق التقرير الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء سوريا، وقد اعتمد على 528 مقابلة مباشرة.

قمنا في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بمراجعة التقرير، ونورد فيما يلي موجز عن أبرز النقاط التي تحدَّث عنها:

تحدَّث التقرير عن استمرار مختلف أشكال الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، على يد أطراف النزاع والقوى المسيطرة في سوريا، وقال إنَّ أكثر من 13 مليون شخص أصبح نازحاً أو لاجئاً، في وقت يعيش فيه 90 % من جميع المدنيين السوريين في فقر، ويقدِّر أنَّ **16.7 مليون شخص** يحتاجون إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، وهو أعلى مستوى من الأشخاص المحتاجين منذ بداية النزاع.

وأشار إلى أنَّ عدد السوريين الذين يطلبون اللجوء في أوروبا وصل إلى أعلى مستوى له منذ سبع سنوات في تشرين الأول 2023، - بزيادة قدرها 30 في المائة عن عددهم في تشرين الأول 2022. وأضاف التقرير أنَّه بحلول نهاية كانون الأول تمَّ تمويل ثلث خطة الاستجابة الإنسانية للبلاد لعام 2023 فقط. وفي كانون الثاني 2024، أنهى برنامج الأغذية العالمي برنامج المساعدة الذي استمر عقداً من الزمن، على الرغم من أكثر من نصف السكان يرزحون تحت وطأة الجوع. وأثار فشل مجلس الأمن في تجديد آلية المساعدات عبر الحدود في تموز 2023، مخاوف بشأن استدامة وفعالية استجابة المساعدات لـ 4.1 مليون شخص في شمال سوريا المتضرر من الزلزال.

وتحدَّث التقرير عن انعدام الأمن في جميع المناطق الخاضعة للنظام السوري، وأكَّد على استمرار عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والموت بسبب التعذيب ضد المواطنين بمن فيهم اللاجئين أو النازحين العائدين إلى مناطق سيطرة النظام السوري.

وعن العمليات العسكرية على المناطق الخاضعة لبقية أطراف النزاع قال التقرير إنَّ النظام السوري استمرَّ في استهداف المدنيين في مناطق شمال غرب سوريا، وأشار إلى استخدامه الذخائر العنقودية، كما سجَّل هجمات برية ذكر أنَّها قد تصل إلى جرائم حرب. وذكر التقرير هجمات جوية شنتها قوات روسية قد تكون ارتكبت عبرها جريمة حرب تتمثل في شن هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل أو إصابة مدنيين. وأشار إلى أنَّ شمال غرب سوريا شهد أكبر تصعيد في الأعمال العدائية منذ 2019/2020 شنتها قوات النظام السوري والقوات الروسية. ونشير هنا إلى ترحيب الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بالإشارة إلى مسؤولية القوات الروسية وهو الأمر الذي أوصينا به اللجنة مراراً، إثر مراجعتنا لكل من تقاريرها بعد إطلاقه.

قال التقرير إنَّ هيئة تحرير الشام قيَّدت الحرِّيات الأساسية بما فيها حرِّية التعبير، واستمرت في احتجاز صحفيين ونشطاء على خلفية الرأي ممن يناهضون سياساتها، ومنع المحتجزون من الاتصال بذويهم، كما حرموا من الرعاية الصحية. وذكر فصائل في الجيش الوطني استمرَّت في عمليات الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، وأنَّ عناصر تابعة للجيش قد مارست التعذيب بما فيه العنف الجنسي.

وتحدَّث التقرير عن المخيمات في شمال شرق سوريا، وقال إنَّ قوات سوريا الديمقراطية استمرت في احتجاز قرابة 56 ألف شخص غالبيتهم من الأطفال والنساء، وقد ترقى الظروف في مخيمي الهول والروج إلى المعاملة القاسية أو اللاإنسانية.

طالب التقرير أطراف النزاع في سوريا بالوقف الفوري لجميع الهجمات العشوائية والمباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، وإجراء تحقيقات مستقلّة وذات مصداقية في الحوادث التي خلّفت خسائر في صفوف المدنيين وتورّطت فيها قواتها، وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وعدم تكرارها، ونشر نتائج هذه التحقيقات للسوريين.

كما أكَّد على ضرورة وقف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، بما في ذلك العنف الجنسي والجسماني، في جميع أماكن الاحتجاز، والإفراج عن المحتجزين تعسفاً، وضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات من خلال محاكمات عادلة. وفي السياق ذاته طالب بوقف جميع حالات الاختفاء القسري واتخاذ جميع التدابير الممكنة، لتحديد مكان جميع المحتجزين و/أو المختفين، وتحديد مصيرهم أو أماكن وجودهم، وضمان التواصل مع أسرهم.

وطالب التقرير بمواصلة السعي إلى تحقيق المساءلة. كما طالب بضمان أن تكون عودة اللاجئين السوريين طوعية وآمنة وتحفظ كرامتهم وتتسم بالاستدامة وألّا يترتب عليها أذى جسدي أو انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية.

نرحب في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بنتائج تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة وما قدَّمه من توصيات، وندعم ولايتها وعمليات التحقيق التي قامت بها منذ تأسيسها في صيف 2011 حتى الآن، وقد قدمت الكثير للشعب السوري، ووثَّقت بشكل مهني ونزيه الانتهاكات التي وقعت ضدَّه، ورحَّبت دائماً بالنَّقد الموجَّه لبعض النقاط، وقامت بمراجعتها، وقد تعاونت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان منذ الأيام الأولى لتأسيس لجنة التحقيق مع المحققين، وقدمت ما لديها من بيانات ومعلومات وعلاقات تواصل مع الضحايا وذويهم، ونؤكد على استمرار دعمنا لعمل لجنة التحقيق الدولية؛ لما له من أهمية استثنائية في ظلِّ استمرار ارتكاب الانتهاكات الفظيعة في سوريا وبشكل خاص من قبل النظام السوري.

ثانياً: مجلس حقوق الإنسان يشير إلى تصاعد الانتهاكات في سوريا، و5 دول استبدادية صوتت ضدَّ الشعب السوري، وضدَّ قرار مجلس حقوق الإنسان:

في 4/ نيسان/ 2024، تبنى مجلس حقوق الإنسان القرار رقم 55/22، الذي مدَّد بموجبه ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، لمدة سنة واحدة. وطلب إليها تقديم إفادات شفوية في دورته السادسة والخمسين، وتقريراً كتابياً في دورتيه السابعة والخمسين، والثامنة والخمسين. وقال القرار بإحالة كل ما تقدمه اللجنة من تقارير وإفادات شفوية إلى جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، كما أوصى الجمعية العامة بتقديم التقارير إلى مجلس الأمن ليتخذ بدوره الإجراء المناسب.

أدان القرار حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء سوريا، ولفت إلى اتسام النزاع في سوريا بأنماط ثابتة من الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي، مطالباً جميع أطراف النزاع بالامتثال الفوري لالتزامات كل منها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومشدِّداً على ضرورة ضمان محاسبة جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات والتجاوزات. وفي هذا السياق طالب القرار النظام السوري بأن يتعاون تعاوناً تاماً مع المجلس ومع لجنة التحقيق الدولية المستقلة بالسماح لها بالوصول على نحو فوري وكامل وغير مقيّد إلى جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية.

أشار البيان إلى تصاعد العنف في سوريا بما في ذلك الغارات الجوية واستخدام الذخائر العنقودية، وتشير الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان إلى أنَّ النظام السوري وحليفه الروسي هما فقط من يستخدم الذخائر العنقودية في سوريا وفقاً لقواعد بياناتنا.

طالب القرار النظام السوري وبقية أطراف النزاع بالإفراج الفوري عن جميع المفقودين عن طريق عمليات الاختطاف والاختفاء القسري والاحتجاز التعسفي، وتوفير معلومات دقيقة للأسر بشأن مصيرهم وأماكن وجودهم، مشيراً إلى الأثر الكارثي للاختفاء القسري الذي ينعكس على أسر الضحايا، ولا سيَّما النساء والأطفال منهم. وقال إنَّ على النظام السوري الكشف عن معلومات عن مصير قرابة 344684 شخصاً من المحتجزين والمدانين الذين زعمَ أنَّهم استفادوا من "قوانين العفو"، وعن حالات الإعدام الموثَّقة خلال مجزرة حي التضامن، وأن تكف قواته عن الأعمال الانتقامية التي تستهدف الأسر التي تسعى للحصول على معلومات إضافية عن أحبائها المفقودين والمحتجزين تعسفاً.

وجاء في القرار أنَّ أزيَد من سبعة ملايين لاجئٍ قد أُجبروا على الفرار من سوريا، وأزيَد من سبعة ملايين شخصٍ قد شُردوا داخلها منذ بدء النزاع، ودعا أطراف النزاع إلى وقف أي انتهاكات من الممكن أن تتسبَّب في مزيد من التشرد، وطالب القرار النظام السوري بحماية حقوق الإنسان المكفولة للاجئين العائدين والمشردين داخلياً، لا سيَّما في ضوء ما خلصت إليه لجنة التحقيق الدولية المستقلة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أنَّ النظام السوري لم يوفِّر بعد بيئة آمنة ومستقرة تكفل العودة المستدامة والطوعية والكريمة للاجئين أو المشردين داخل سوريا.

ومجدداً طالب مجلس حقوق الإنسان عبر هذا القرار بمحاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

نشير إلى أنَّ مخرجات القرار تصبُّ في صالح الشعب والدولة السورية، ضدَّ مرتكبي الانتهاكات، وعلى الرغم من هذا فقد صوَّتت 5 دول قمعية لصالح النظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية، وهي: الصين، كوبا، بوروندي، إريتريا، الجزائر مقابل غالبية 27 دولة صوتت لصالح القرار والشعب السوري.

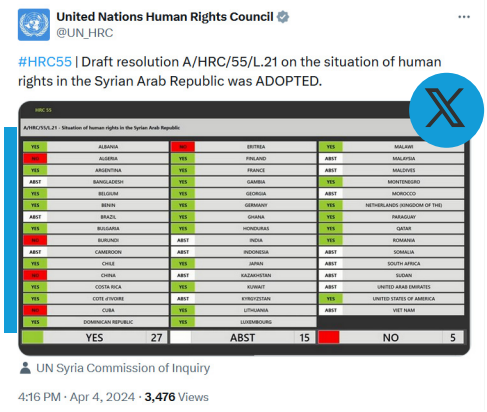

لقد راقبنا في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل مستمر كافة القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان، وقد أصدر 43 قراراً متعلقاً بحالة حقوق الإنسان في سوريا منذ بداية الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا حتى الآن، من بينها 15 قراراً متعلقاً بإنشاء بعثة تقصي حقائق، التي أصبحت لجنة تحقيق دولية، وتمديد عملها، وسجَّلنا الدول التي صوَّتت لصالح قرارات مجلس حقوق الإنسان عن سوريا، والدول التي امتنعت/غابت عن التصويت، والدول التي صوتت ضد قرارات مجلس حقوق الإنسان، بمعنى أنَّها تنفي الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوري، فهي عملياً تشجعه على ارتكاب المزيد من الانتهاكات، وتَعِدُه بتأمين الدعم في مجلس حقوق الإنسان، وأصدرنا تقارير وبيانات عدة في هذا الخصوص، كان آخرها تقريرنا الصادر في 11/ نيسان/ 2023 ، الذي استعرض تحليلاً موجزاً لتصويت الدول على قرارات مجلس حقوق الإنسان، أظهر أنَّ 12 دولة فقط تجمعها صفة الاستبداد

صوَّتت لصالح النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان بشكل مستمر منذ آذار/ 2011 -من بينها الدول الخمس التي صوتت ضد القرار الأخير في 5/ نيسان/ 2024 - وإنَّما هي دول شمولية بعيدة عن الديمقراطية واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وتناصر بعضها البعض ضد حقوق الإنسان. وكمعدل وسطي بإمكاننا الملاحظة أنَّها في مجموعها كانت عبارة عن أربع أو خمس دول في مقابل ثلاثين دولة صوتت لصالح قرارات مجلس حقوق الإنسان، من بين 47 دولة يحق لها التصويت، أي أنَّ جميع القرارات قد حازت على أغلبية ساحقة طيلة جميع السنوات الماضية.

نرحِّب في الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان بقرار مجلس حقوق الإنسان المتضمن بالوثيقة A/HRC/55/L.21 والمستند بشكل أساسي على عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا، وما قدَّمه من توصيات، ونشكر جميع الدول التي صوتت لصالح حقوق الشعب السوري، وندين وقوف الصين، كوبا، بوروندي، إريتريا، الجزائر إلى جانب انتهاكات النظام السوري وتصويتها ضد قرار يمدد ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة، وتصبُّ كافة مخرجاته في صالح الشعب والدولة السورية، ضدَّ مرتكبي الانتهاكات، وعلى الرغم من هذا فقد صوَّتت هذه الدول القمعية لصالح النظام السوري المتورط في ارتكاب جرائم ضدَّ الإنسانية.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org